

من المقبوض من مساير العزما وطاب للمبايع ما الذي  
روح في البيع الفاسد لا يطيب المشتري ما راجح باذ كان  
المبيوع من الاشياء التي يتعين بالتعيين لاما لا يتعين  
كالدرهم والدنانير وروح كل منها بطيب للبايع لان ما لا  
يتعين مثله يجب في ذمته فلا يمكن الخبث فيه فيجب  
التصدق به هذا في الخبث الذي يكون لفساد الملك  
وان كان الخبث لعدم الملك كالمقصور والامانات اذا  
خان فيها المؤمن فانه يثمه ما يتعين وما لا يتعين عند  
الوجوه ومحمد وهل يتعين رد المقبوض من الثمن بعينه  
في البيع الفاسد ام قيل يتعين لانه قبض مضمون بالمثل  
فصار كالمقصور وقيل لا يتعين لانه يملكه بالمقبض والا  
اصح وقيل على هذا لا يطيب له ما راجح في الثمن عندهما  
كافي المقصور **ولو ادعى شخص على شخص اخر دراهم نقضا** ها  
المدعي عليه اياه اي المدعي ثم تضادقا اي المدعي والمدعي  
عليه انه اذ ان المدعي عليه لا تسوق عليه من تلك الدراهم  
التي ادعى بها عليه **طاب له** اي المدعي الذي قبض الدراهم  
وراجح فيها **وجبه** لان الخبث لفساد الملك لانه ملكه  
او لا بالتضادق ثم استحققيه انه لا تسوق عليه **وكره**  
**الخبث** بفتحين ويروي بسكون الجيم وهو ان يستام  
السلعة بازيد من ثمنها وهو لا يريد ثمنها هابل ليراه  
غيره فيبضع فيه لما روي وهو يرد في دفع الثمن من عليه

الثقل

الصلوة والسلام يهي ان يبيع حاضرة لبادوان يتناجسوا  
رواه البخاري ومسلم واحمد والشافعي ان يكون من اثنين  
**وكره السوم على سوم غيره** وهو ان يرضى المتقا قدان  
بالبيع ويستقر الثمن بينهما ولم يبق الا العقد فيز يد عليه  
ويطرب يبعه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يخطب الرجل  
على خطبة اخيه ولا يسوم على سوم غيره رواه البخاري ومسلم  
واحمد وانما يكره اذا جتمع قلب البايع الي البيع بالثمن الذي  
سماه المشتري واما اذا لم يجتمع قلبه ولم يرض به فلا بأس  
لغيره ان يشتريه بازيد لان هذا بيع من يزيد وقد قال  
النسوي رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام باع قدحا  
فمن يزيد رواه احمد والترمذي ولانه نفع للمفقر والحاجة  
ماسة اليه وكذلك يكره الخبث فيما اذا كان الراغب في السلعة  
يطلبها بثلثي ثمنها واما اذا طلبها بدون ثمنها فلا بأس بان  
يزيد الوان يبلغ قيمتها وكذا النهي عن الخبطة محمد بن علي باعد  
الاتفاق والتمراضي **وكره تلقى الجلب** اي بفتح اللام بمعنى  
الجلد لقول ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام  
نهى عن تلقى البيوع رواه البخاري ومسلم وصورته ان واحدا  
من اهل مصر يتلقى الميرة فيبشتر منهم ثم يبيعه بما ساء  
من الثمن هذا اذا كان يضر باهل البلد بان كان في حخط  
وان كان لا يضرهم فلا بأس به الا اذا التمس السعة على الواجب  
وقال بعضهم صورته ان يبتغيه رجل من اهل مصر فيبشتره

بطانة ترضع تحت الجمل والجمع الى الاس كجمل وجمال  
ويجلس ساط يسط في البيت